

الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص

د. عبد الرزاق عزيز حسين

مدرس

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

د. سعد محمود الكواز

استاذ مساعد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

جمهورية العراق

المستخلص

هناك اجماع واضح بين المهتمين بهذا الموضوع بان الدول الريعية تعني ان الربح يؤول اليها مباشرة حيث تستولي عليه ومن ثم تقوم بتوزيعه سواءاً لافراد المجتمع و القطاعات الاقتصادية الاخرى، ومن هنا عرفها البعض او اطلق عليها بالدولة التوزيعية او دولة الرفاه. في حين ان الاقتصاد الريعي يعني انه يستفيد ويستغل ويعتاش على نوع او أكثر من انواع الربح لكنه لا يعتمد عليه كلياً، كذلك فان الربح يؤول الى الافراد مباشرة ومن ثم الى الدولة بطرق ادارية وقانونية. من هنا تنشأ الاشكالية في مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، حيث ان كل دولة ريعية اقتصادها ربيعي لكن كل اقتصاد ربيعي لا يعني دولة ريعية. فمعظم الاقتصادات ريعية لكن ليست كل الدول ريعية، والبحث هنا محاولة لتحديد ابعاد هذه الاشكالية، وقد توصل الى استنتاج مفاده ان المفهومين مختلفين.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، الدولة الريعية، الاقتصاد الريعي.

1. المقدمة

منذ القرن السادس عشر بدأت الاهتمامات تنصب حول التعبير عن مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وحاول القليل من الكتاب التمييز بين المفهومين منذ البداية في حين كان الامر بالنسبة للكثيرين لا يعدو كونه ترادف لفظي ليس الا. ومع ظهور كتابات الاقتصادي الايراني ممدوي في السبعينات التي وضع من خلالها نظم مفهوم الدولة الريعية وخصائصها اصبح الامر أكثر وضوحاً بالنسبة لمعظم كتاب الاقتصاد اذ وصل الجميع الى قناعات حول ضرورة تمييز بين المفهومين (الدولة الريعية والاقتصاد الريعي) خاصة وان العالم اصبح يشهد حالة من التزايد لمثل هذا النوع من الاقتصادات والدول التي تعتمد بشكل اساس على مورد ناضب او أكثر وخصوصاً الدول النفطية التي اصبحت اقتصاداتها اسيرة لمثل هذا الربح وهذا ما دفع الكثير من الكتاب الاقتصاديين الى محاولة تقييم آلية عملها والتوقعات المستقبلية لها والاسباب في اختلال هيكلها الانتاجية، لذلك فقد ميز الاقتصاديون بين انواع مختلفة من الربوع واشكالاتاً متعددة من التأثيرات التي تمارسها، والكثير من النتائج المترتبة عليها، والبحث الحالي هو محاولة لاستقصاء الامر فيما يتعلق بهذا الموضوع من اجل الوصول الى قرار

اهمية البحث

حسم فيما يتعلق بضرورة واهمية التمييز بين المصطلحين او اعتبار الامر مغالات فيه وبالتأكيد يمكن الوصول الى ذلك من خلال تتبع الخصائص المرتبطة باي من النوعين من الاقتصاد وتحديد من هي الدولة الريعية وما هو الاقتصاد الريعي وهل من الممكن ان يتم الجمع بينهما في ان واحد او في بلد واحد.

مشكلة البحث

أن كثيراً من الجدل في موضوع الدول الريعية والفرق بينها وبين الاقتصاد الريعي قد اثير والدول التي تخضع لمثل هذه الصفة بحاجة ماسة لمعرفة دقيقة عن طبيعة اقتصاداتها وخصائصها ونقاط الضعف والقوة فيها وذلك من اجل وضع الحلول الناجعة التي تمكنها من التخلص من الاتثار السلبية لمثل هذه الصفة (الريعية).

فرضية البحث

يتعلق البحث من فرضية مفادها ان هنالك فرقا جوهريا بين مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ناشيء عن اختلاف خصائص كل منهما.

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 7، العدد 2 (2018)

استلم البحث في 2018/4/2، قبل في 2018/4/13

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2018/5/31

البريد الإلكتروني للباحث: saad.alkawaz@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايدياعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على ماهية الربيع واشكاله وماهية الدولة والاقتصاد الريعيين والخصائص الملازمة لكل منهما.

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول الى نتائج كلية من مقدمات جزئية من خلال استعراض المفاهيم والسمات للدولة الريعية والاقتصاد الريعي للوصول الى حل للاشكالية والتداخل بين المفهومين.

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاث مطالب تناول المطلب الاول منه مفهوم الربيع واشكاله في حين تناول المطلب الثاني مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه في حين تم في واخذ المطلب الثالث مناقشة مفهوم الدولة الريعية وخصائصها.

المطلب الاول : مفهوم الربيع واشكاله**الربيع لغة واصطلاحاً**

الربيع يعني النماء والزيادة، وارض مريضة اي مخصبة (ابن منظور، لسان العرب، 1737) والربيع في الزراعة، الجزء الذي يؤديه المستأجر الى مالك الارض من غلة الارض مقابل استغلال قواها الطبيعية (الرازي، مختار الصحاح، 266) وريهان كل شيء اوله ومنه ريعان الشباب.(ابن منظور، لسان العرب، 1793) وعائد اوريد السند، مؤشر تقييم السند يربحية البدائل الاستثمارية الاخرى في اطار مفهوم تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة).

المفهوم الاقتصادي للربيع وتطوره و انواعه

يتفق الفقهاء المسلمون على شرعية الحصول على الربيع في بعض الحالات ويختلف في حالات اخرى. فالحالات التي يتفقون عليها هي حصول مالك الارض على الربيع فيما اذا استغل ارضه هو بزراعتها بعمله وراس ماله. الا انهم اختلفوا على تلك الحالات التي يؤجر فيها صاحب (مالك) الارض ارضه لقاء ريع محدد القيمة يدفع له مما ستدره الارض على مستأجرها وتطرق الكتاب المسلمون الآخرون الى مفهوم الربيع وجاء تعريفهم بمعنى انه الثمن الذي يحصل عليه صاحب (مالك) الارض مقابل مساهمته بارضه في العملية الانتاجية، ويكون هذا الربيع بشكل ايجار نقدي او عيني ومحدداً بنسبة معينة من الانتاج او الربح (البدوي، 2004، 21 - 28)

وفي فترة ظهور الفكر الاقتصادي التجاري (الماركائيلي) في نهاية الخامس وحتى مطلع

القرن الثامن عشر من تاريخ اوربا ظهرت الدولة القومية حيث قامت بالاستكشافات الجغرافية والتي ادت الى توسع كبير في الافاق التجارية وتدفق كميات وافرة من المعادن النفيسة، الذهب والفضة الى الدول الاوربية وخاصة اسبانيا والبرتغال من العالم الجديد وخصوصاً من العالم الجديد وخصوصاً من امريكا الجنوبية. مما ادى الى زيادة الربيع ونشوء الدولة الريعية (عمر، 1994، 157 - 177). اما المذهب الفيزوقراطي اي مذهب الطبيعي فانه يختلف عن المذهب التجاري (الماركائيلي) في نظرتهم الى الربيع، حيث اعتقدوا ان القطاع الزراعي هو قطاع منتج الصافي اما باقي القطاعات الاقتصادية فانها قطاعات عقيمة. ان المنطلق المادي الملموس للثروة هو الذي حدا بالطبيعيين (الفيزوقراط) الى الاعتقاد بان ثروة الامة تتوقف على حجم المنتج الصافي فقط، هو الذي دفعهم الى تفضيل القطاع الزراعي على كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى. ففائض القيمة اي المنتج الصافي ينشأ بفعل قوى الطبيعة المنتجة، وان فائض القيمة هذا، هو كما يقولون هبة الطبيعة. من هنا يتبين بان ريع الارض باعتبارها هو المظهر الوحيد لفائض القيمة، حيث انهم لم يفرقوا بين فائض القيمة وريع الارض (ديويدار، 1980، 10). اما دايفيد ريكاردو وهو الشخصية الثانية من ناحية اهمية وتأثير افكاره في المدرسة الكلاسيكية فقد اوضح نظرتة في الربيع التفاضلي من خلال مقارنة ظروف الانتاج الزراعي في انكلترا مع ظروف الانتاج في امريكا واعتبر ان الاراضي التي تختلف خصوبتها او تختلف اساليب الانتاج المعتمدة في استغلالها، تعطي بالضرورة محاصيل تختلف تكاليف انتاجها. ولما كان سعر المنتجات الزراعية يتحدد كباقي السلع الاخرى على اساس اعلی تكلفة أنفقت لانتاجها، فان هذا السعر سيتحدد على اساس التكلفة في الاراضي الزراعية الاقل خصوبة مما يؤدي الى استفادة ملاك الاراضي الاكثر خصوبة، لان السعر (الثمن) سيكون مرتفعاً عن تكلفة الانتاج بالنسبة لارضهم، وبذلك يحصلون على هذا الفرق بين الثمن (السعر) والتكلفة وهو ما يسمى بالربيع. كذلك بين (كارل ماركس) ان الربيع يكون من الثمن الاحتكاري للمنتجات الزراعية حيث ان عرضها دوماً اقل من الطلب عليها، بسبب انخفاض خصوبة الارض باستمرار. وان الربيع لايعتبر فائدة على رأس المال المستثمر في تحسين الارض لانها لم تفسر ريع الارض التي لم يستثمر بها راس مال، حيث بين ان الربيع هو واحد في الزراعة والصناعة والتجارة معللاً ذلك الى ان النقود كسلعة تنحصر قيمتها الاستيعالية بقدرتها على تحقيق قيمة تبادلية، في حين انها سوف تعود للمقرض وهي محققة زيادة، فالنقود تقرض كراس مال شأنها شأن السلع المعروفة بقوة العمل (

ونفقاتها العامة وخططها الاقتصادية.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 19-22)

2. ربيع موقعية

يعتبر هذا النوع من الربيع من الانواع الشائعة التي تحصل عليها الكثير من الدول بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي، والتي تكون على شكل مدفوعات بسبب مرور انايب النفط او الغاز من اراضيها او التصدير من خلال موانئها على البحار(كمرور خط انبوب النفط العراقي من تركيا وتصدير النفط من ميناء جيهان على البحر المتوسط) او خط نقل الغاز الروسي المار من بعض الدول الاوربية لتصدير الغاز الى اوربا.

3. ربيع السياحة

يتمتع العديد من الدول بمواقع اثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات فيها في الماضي كحضارات وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها كثير، كذلك وقوع بعض الاماكن الدينية المقدسة في بعض الدول كبيت المقدس في فلسطين والكعبة في السعودية. اضافة الى امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة(كوقوعها على البحر او مناظر خلابة واجواء معتدلة)، كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ربيعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكبها من الحصول موقعها الاحتكاري للمدخل.

4. الربيع السياسي

هو ذلك النوع من الربيع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مواقفها ومكانتها السياسية في الاستقطابات الدولية سواءا" في المحافل والمنظمات الدولية او عن طريق استغلال مكانتها للانحياز الى جانب دولة (وخاصة الدول الكبرى) دون اخرى كالتصويت في قضايا معينة في المنظمات الدولية او الانضمام لتحالفات سياسية او عسكرية معينة او عقد اتفاقيات معينة مع دول معينة (كاتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل) لقاء الحصول على مساعدات ومنح وهبات مالية او قروض وغيرها من الامور الاخرى، والتي هي بمثابة ربيع خارجي تحصل عليه هذه الدول التي تتاجر بموقعها ومكانتها السياسية وتشكل جزءا" هاما" من ايرادات موازاناتها، ولولاها لما تستطيع تمويل نفقاتها الداخلية.

5. تحويلات العاملين في الخارج والمغتربين

وتعتبر هذه التحويلات ذات طابع ربيعي، حيث ان الدولة المستقبلية والمستفيدة

جامع، 1970، 118-135) وفي النظرية الاقتصادية فان الربيع هو الدخل المتأتي من عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بانه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل او الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية (الحافظ، 2005، 7)

ويقسم بعض الباحثين مصادر الربيع الى نوعين :

المصادر الخارجية : وتشمل

1. ربيع النفط والغاز، اذ ان هناك فارقا" كبيرا" بين التكلفة استخراجه وسعر بيعه، وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة انتاجها تفوقا" كبيرا"، وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية، وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

2. المصادر الداخلية : وهي ربيع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الربيع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية، اذ يتم السعي للربح دون مجهود، والريع الاخير فهو ربيع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة، في حين بات اليوم قطاعا" مستقلا" وقائما" بذاته. (ابراهيم، 2008، 5 - 6).

انواع الربيع

تتعدد انواع الربيع التي تحصل عليها الدول وذلك حسب مصادره الخارجية والخارجية فلا توجد دولة في العالم لا تحصل على الربيع ولكن مقداره ونوعه يختلف من دولة الى اخرى باختلاف مسبباته ويمكن اجمال انواع الربيع حسب مصادره كالتالي :

1. ربيع المواد الناضبة او الربيع الاستخراجية

تعتبر الموارد الطبيعية الناضبة من الثروات المحدودة وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن، لكنها تدر ريعا اقتصاديا على الدول التي تمتلكها من خلال تصديرها الى الخارج، بسبب الكلفة البديلة اي كلفة مصدر البديل للمواد الناضب الذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الانتاج لاستخراجه وسعر البيع له، حيث الكلفة الاستخراجية المتدنية وسعره في السوق. ويشكل هذا الربيع للموارد الناضبة القسم الاكبر من ايرادات الدول التي تمتلكها، ويعتبر بمثابة عصب الحياة لاقتصادات ومجتمعات هذه الدول. وقد بلغت(على سبيل المثال لا الحصر) مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية النفطية نسبة كبيرة تراوحت ما بين(35%-40%) مما يدل على اعتماد هذه الدول على الايرادات(العائدات) النفطية في تمويل موازاناتها

بعض الدول النامية ومنها العربية الى توزيع الاراضي الى بعض افراد المجتمع (المقرين) لأستئالة الولادات وشراء الدم (وخاصة الانظمة الشمولية والريعية) لنظام الحكم، ثم حصول هؤلاء الناس المقرين للسلطة للربح عبر شراء الدولة لهذه العقارات الموزعة عليهم وبأسعار باهضة مشجعة بالتالي المضاربة العقارية (الحافظ، 2005، 2 - 4)

10. ربح المضاربات المالية

يظهر هذا النوع من الربح خاصة في الاقتصادات المعاصرة، بسبب السعي لتحقيق الربح السريع ودون مجهود من قبل المضاربين في الاسواق المالية. وان معظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين استهوتهم امكانية الحصول على الربح السريع والمغري حيث تركوا مهنتهم واعمالهم ذات المردود المحدود واتجهوا الى البورصة للمضاربة بمدخراتهم ومدخرات عوائلهم للحصول وبوقت قصير (يوم واحد مثلاً) على ما يكسبونه في اشهر او حتى سنوات. وقامت بعض الحكومات الى خلق نوع آخر من الربح المالي من خلال اصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية غير مسوغة اقتصادياً، مما يجعل الدين العام عندئذ، مصدراً "ومولداً" لربح مضمون لحاملي تلك السندات ودون ان يرافق ذلك اي مجهود انتاجي وغالباً ما يكون مالكوها هذه السندات من المصارف المحلية والاجنبية التي تلعب دوراً "حاسماً" في تسويقها، وهذا يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وزيادة حدة الفقر واعداد الفقراء (ابراهيم، 2008، 6 - 7).

11. ربح الخدمات

ومن المعروف ان الخدمة هي كالبضاعة تنتج وتعطي قيماً مضافة يستفيد منها الاقتصاد والمجتمع، وكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الاخير، كلما تقلص الربح وقد ينعدم. لكن وجود الوساطة او الوسيط بين المنتج والمستهلك اي تكون العلاقة غير مباشرة بينها، فانها تؤدي الى امتلاك الوسيط القيمة المضافة من المنتج والمستهلك، وهي تعتبر نوعاً من الربح النهائي مردود بدون مجهود متعلق بانتاج او خلق قيمة مضافة جديدة، واذا غاب الوسيط اختفى الربح اي ان وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد مايسمى بربح الخدمة. (حلايقه، 2004، 186)

المطلب الثاني : مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه

مفهوم الاقتصاد الريعي

ان لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود الى بدايات القرن السادس عشر

(الام) لهذه التحويلات لاتبذل اي مجهود للحصول على ذلك المدخول، بل هو خارج ارادتها وتضع لأرادة مواطنيها المقيمين في الخارج ومدى ارتباطهم بموطنهم الاصلي. (الحافظ، 2005، 21).

6. ربح الندرة : (تودارو، 2009، 454 - 461)

يمكن تعريفه بأنه ذلك الربح الاضافي او الزائد الذي ينشأ بسبب استخدام سلعة او مورد ثابت او محدود العرض. ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الارض، ومن ثم فالربح هو عائد الارض كأحد عناصر الانتاج. واي عنصر نادر يمكن ان يحصل على ربح يعكس هذه الندرة.

7. الربح الاحتكاري

هذا الربح ينشأ من سيطرة الشركات وخاصة المتعددة الجنسيات او متعددة الجنسيات لكل حلقات الانتاج (استخراج) وتسويق وبيع الموارد الطبيعية مما يجعلها في وضع احتكاري او شبه احتكاري لتحديد اسعار هذه الموارد. ومثال على ذلك سيطرة شركة (INCO) الكندية على سوق النيكل وحتى وقت قريب. (جبارة، 2011، 51)

اما على صعيد تسعير النفط فقد لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك (OPEC) كمنكبل او كارتل نفطي وبنجاح في تسعير النفط والمحافظة عليه وتحديد الحصص والكميات التي تصدرها كل دولة نفطية عضو فيها وتحقيق اعلى الارباح لها نتيجة عدم قيام المنافسة فيما بين الدول المصدرة للنفط، وبذلك حققت المنظمة وبالتالي الدول النفطية ربحاً احتكارياً. (جبلز واخرون، 1995، 816).

8. الربح التفاضلي

لقد نوه ادم سمث بنظرية الربح التفاضلي عند كلامه عن توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة وفيما بعد اصبح العمود الفقري لنظرية ريكاردو في التوزيع. فالربح التفاضلي ما هو الا الفارق الموجود بين تكاليف الانتاج الفصلي، اي التي يستوجب انفاقها فعلاً وبين سعر السوق الذي لا يمكن ان يختلف في ظل المنافسة التامة في الاسواق بالنسبة لسلعة او منتج معين. (عوض الله وسوزي، 2007، 496).

9. الربح العقاري

ينشأ هذا الربح من مصدرين، الاول ذلك الربح الناتج من المدخول المتصاعد (الايجار)، والثاني من ارتفاع اسعار العقارات سواءاً للاستثمار او للمضاربة. والمضاربات العقارية تضر وبشكل كبير حركة الاستثمار الفعلي الانتاجي. وقد لجأت بعض أنظمة الحكم في

(روس، 2007، 5). وحسب هذا المفهوم يمكن ان نستشف بعض الخصائص الرئيسية للاقتصاد الريعي :

1. ان منشأ الربح خارجي بالنسبة الى الاقتصاد، حيث ان الربح ذو المنشأ الداخلي (الربح الداخلي) ما هو الا تحويل مدفوعات.

2. نسبة قليلة من السكان تعمل لتوليد الربح (مثلا العاملون في قطاع استخراج وتصدير النفط)، في حين ان الاكثية لاتشارك الا في توزيعه او استغلاله.

3. ليس شرطاً ان يكون الربح هو النوع الوحيد من الخلل في اقتصاد البلد ولكنه يجب ان يكون النوع الاكبر.

4. يجب ان يذهب هذا الربح الى الدولة مباشرة ومن ثم يتم توزيعه على افراد المجتمع.

وهناك من يرى أن الاقتصاد الريعي، هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالانفاق

من دولة ريعية ولذا تكون الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الربح وبين القطاعات

الاقتصادية الاخرى، حيث تؤول العوائد الريعية الى الدولة ومن ثم يتم تخصيصها

وتوزيعها الى بقية فروع النشاط الاقتصادي من خلال برامج الانفاق العام

(عبدالفضيل، 1985، 145). اما ميشيل شاتيلوس، استاذ الاقتصاد بمعهد العلوم

السياسية بمجرونوبل الفرنسية يصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول

تميزاً له عن اقتصاد الانتاج. فالافراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل

السيطرة على الربح، وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي، انما يعتبر وسيلة لضمان

تداول الدخل ولايعد مسكاً متجهاً ووجهة انتاجية (الشبي، 2012، 2). ومن خلال

استعراض المفاهيم المختلفة للاقتصاد الريعي لعدد من الاقتصاديين يتضح ان هناك من

اللبس وعدم وضوح الرؤية في الفصل والتفريق بين مفهومي الدولة الريعية والاقتصاد

الريعي، مازال قائماً، ان مسألة التفريق بينها لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين في

المجال الاقتصادي، حيث ان هذه المفاهيم الحديثة العهد نسبياً، فضلاً عن التداخل

والتشابك في الطبيعة الريعية لكل منها، والتي مازالت محل جدال ونقاش وخلاف،

فالربح الخارجي اصبح امراً مسلماً به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، الا

ان توليد الربح هو الفيصل في اعتماد احد المفهومين، فالمحدد الرئيس يتوقف على دور

الاقلية من السكان او الاغلبية (نسبة السكان) في توليد الربح الخارجي (الشبي،

2012، 4)، اي ان الاقتصاد الريعي ناشيء عن مساهمة نسبة كبيرة من السكان كما

هو الحال في الجزائر السياحية او بعض الدول التي تعتمد حياتها الاقتصادية على

السياحة الخارجية نتيجة موقعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها والظروف المناخية وغيرها

عندما استحوذت اسبانيا على ثروات كبيرة نتيجة تدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة في مستعمراتها في امريكا الجنوبية. ان الكنوز التي صدرت الى اسبانيا غيرت

طبيعة القوى الاقتصادية والسياسية الدولية في قرن السادس عشر، وكان الاستيلاء على الذهب والفضة من قارة امريكا الجنوبية اضخم عملية منفردة للتراكم الرأسمالي حتى

ذلك الوقت رافعة النظام الماركنتالي (التجاري) بحسب آدم سميث، "الى درجة من البهاء والمجد ماكان ليلبغها قط لولا ذلك" وكتب الاقتصادي جون مينارد كينز " في

تلك السنوات الذهبية ولدت الرأسمالية الحديثة" (كارل، 2008، 75). وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج واذربيجان ظاهرة

الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها. كذلك ظهرت تلك

الاعراض نفسها في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من

ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية. وفي العقود الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد

الريعي في معظم الاقتصادات العربية، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص (كازم،

2013، 1). فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يستمد القسم الاكبر من دخله

من ريع خارجي (روس، 2007، 150) وهذا المفهوم يشمل الكثير من الدول المنتجة

والمصدرة للموارد الهايدروكربونية و موارد طبيعية اخرى كالمعادن، ولذا فان دولاً

مثل العراق ودول الخليج العربي الاخرى والجزائر وليبيا ونيجيريا ودول افريقية اخرى

كانغولا واوغندا وغيرها، يأتي أكثر من نصف ايراداتها العامة من بيع الموارد الطبيعية

كالنفط والغاز والمعادن، اي ان جزء من مداخيلها والمثملة بصادرات الموارد الطبيعية.

وبسبب تعدد مفاهيم الربح وتشعبها فان مفاهيم الاقتصاد الريعي تطورت وتعددت،

فاصبح المفهوم لم يعد مقتصراً على الاقتصادات التي تحصل على جزء كبير من

مداخيلها من الريع الهايدروكربونية (كالنفط والغاز) او المعدنية الاخرى فحسب، بل

بات يشمل كل الايرادات التي تحصل عليها الدول عن طريق تقديم او بيع الخدمات

الامنية والسياسية والسياحية بكافة اشكالها والتحويلات الخارجية والمساعدات

والمنح الدولية والحصول على الايرادات من خلال الوقوع الممرات المائية والبرية والجوية

والمواقف السياسية والاتفاقيات بين دول واخرى (روس، 2007، 156). اما

الاقتصادي حازم الببلاوي فانه يعطي مفهوماً اخر للاقتصاد الريعي حيث انه " ذلك

الاقتصاد الذي يعتمد الجزء الأكبر من مداخيله او ايراداته على ريع خارجي مستمدة

او مدفوعة من قبل فاعلون اجانب شريطة ان تذهب هذه الريع الى الدولة مباشرة "

يمكن مرور الزمن ان يتحول الاقتصاد الريعي التام الى اقل حدة في الاعتماد على الإيرادات الرعية، عندما يتم بناء قاعدة انتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وهذا الكلام يمكن ان يكون مشابهاً لما يراه الاقتصادي الايراني حسين مهدي، الى ان اطلاق صفة الدولة الرعية ليس بالضرورة ان تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وانما في ضوء مقدار ماتسهم به العائدات الرعية الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (Mahdavy, 1970, 468 - 428)

خصائص الاقتصادات الرعية

لقد ترتب الاعتماد على الربوع الخارجية مجموعة من السمات والتي تكون لدى اخذها مجموعة صفات تنفرد بها الدول ذات الصفات الرعية، وان هذه الصفات واضحة وبشكل خاص في اقتصادات الدول الاستخراجية وبالاخص في اغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، ويمكن تلخيص هذه الصفات او الخصائص كالآتي :

1. الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد

الصفات الاساسية للاقتصادات الرعية والتي تتميزها وبشكل جلي عن الاقتصادات الاخرى، هي اعتمادها اقتصادياً على مورد طبيعي رئيسي واحد على الاقل. وتتفاوت هذه الاقتصادات فيما بينها في درجة الاعتمادية، فلو اخذنا الدول الاستخراجية وبالاخص الدول النفطية منها - والتي تعتبر نموذجاً عن الدول الرعية - نجد انها تتسم بحدة اعتمادها على إيرادات او عائدات المورد الطبيعي الواحد اي النفط او الغاز في تمويل موازنتها، كما تكاد ان تكون المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي. ونتيجة الاعتمادية الشديدة من قبل هذه الدول، فان الدول النفطية مكشوفة اقتصادياً بصفة خاصة لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، الذي له بدوره اثار سلبية على معدل النمو، ومستويات الاستثمار والتضخم (كارل، 2008، 101 - 102). كما ان مساهمة القطاع النفطي كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات النفطية، حيث بلغت هذه النسبة في السعودية لسنة 2013 حوالي (47,37%) وفي الجزائر (44,3%) لسنة 2007. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012، 147) و (بلقاسم، 2013، 13)، ونسبة كبيرة من مساهمات القطاعات الاخرى في (GDP) هي في معظمه دخل غير مباشر للنفط. اما مساهمة الإيرادات النفطية في موازنات الاقتصادات الرعية النفطية فتكون عالية كذلك وتقارب 90% حيث شكلت حوالي 93% من تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 _ 2009) (جبارة، 2011، 58)، وفي

من الميزات النسبية، والتي أكد عليها د.حازم البيلوي بقوله، لاعتبر دولة رعية تلك الاموال التي تساهم في توليد الربح الخارجي، عدد كبير من الافراد وبذا نكون بصد اقتصاد ريعي وليس دولة رعية. من ناحية اخرى وضمن هذا المفهوم ربط البيلوي مفهوم الاقتصاد الريعي بأشترك نسبة كبيرة من السكان في توليد الربح، ولكن ليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي ان تكون دولة رعية. في الوقت الذي ألزم (لوشيانى)⁽¹⁾ الاقتصاد الريعي بدولة رعية من خلال توجهات الدولة الانفاقية في حالة كون الدولة مدعومة من ربح خارجي. اما بشأن مفهوم الدولة الرعية النفطية او الهيدروكاربونية فان الامر قد حسم بالزامه لدور الاقلية من السكان في توليد الربح الخارجي وبنسبته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وان هذا الربح يؤول او يتم الاستيلاء عليه من قبل الدولة مباشرة وبعد ذلك يتم توزيعه الى السكان او بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. لكن الامر ليس كذلك مع العوائد غير النفطية ففي الوقت الذي يرى فيه د.البيلوي ان تحويلات العاملين بالخارج تعد ريعاً "ناجماً" عن القيمة المضافة، يرى لوشيانى فيها انها لا تولد دولة رعية كونها لا تعود (تقول) الى الدولة وانما للمهاجر نفسه او لعائلته وقد تحاول الدولة فرض ضريبة على دخل المهاجر ولكن ليس باستطاعتها قبل ان تدخل الحوالة في الاقتصاد المحلي. وبذا فانه يمكن القول ان الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الرعية في النسبة العالية للمداخيل الرعية الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين او الافراد في توليد الربح، وابلولته في دول الربح النفطي (الهيدروكاربوني) يعمل في الربح النفطي الخارجي، عدد محدود من العاملين ويؤول الربح بأكمله الى السلطة الحاكمة ومن ثم يتم توزيعه الى النشاطات الاقتصادية الاخرى ومن ثم الى افراد المجتمع، في حين يتولد الربح الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة وغيرها من اقلية السكان وعند ذلك نكون في صدد اقتصاد ريعي وليس دولة رعية. اي ان الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة ان يولد دولة رعية، لكن الدولة الرعية تولد اقتصاداً ريعياً "حتماً" من خلال تدوير العوائد الخارجية في الانشطة الاقتصادية المختلفة، بهذا المعنى وتواصلنا لهذا التوضيح لا يمكن ان نجد دولة رعية من دون ان يكون اقتصادها ريعياً، في حين ان هناك دولاً اقتصادها ريعي ولم تحسب ضمن الدول الرعية. ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد وناتج عن الدولة الرعية على الدوام اي انه نتيجة وليس سبباً" وانه نظام فرعي من دولة رعية وليس العكس. ان الاقتصاد الريعي يكون على درجات من حيث مساهمة الانشطة الرعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي او الدخل حيث انه

4. ارتفاع الميل الحدي للاستيراد

نظراً للتأثيرات السلبية لما يعرف بالمرض الهولندي وارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يسبب ضعف القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة في الاقتصادات الريفية وخاصة النفطية منها، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة من حيث الكلفة والجودة، فبالنتيجة تزداد الاستيرادات وتتفاقم الامور اكثر بالنسبة للقطاعات الانتاجية والعاملين فيها. كما تعتبر زيادة الاستيرادات تسرباً يسهم في تدني واضح في قيم مضاعف الدخل القومي سواءاً بالنسبة للاستثمار او الاتفاق العام. (عبد الرحمن، 1988، 61)

5. زيادة درجة التخصص في التصدير

ان درجة التخصص تعتبر مؤشراً ومعياراً مهماً للدلالة على مدى تنوع الانتاج ومن ثم صادرات واقتصاد ذلك البلد، وبالتالي مدى تأثر الاقتصاد بالتغيرات والمؤشرات في الاسواق الخارجية لصادرات منتجاته سواءاً سلبياً او ايجابياً.

ويمكن التوصل الى هذه الدرجة او النسبة عن طريق المعادلة التالية :

نسبة درجة تخصص الصادرات = $\frac{\text{الصادرات من سلعة معينة}}{100}$

مجموع الصادرات

ان درجة التخصص هذه تختلف من دولة الى اخرى، فالبلدان التي تقل درجة تخصص اقتصادها عن (70%) من مجموع صادراتها بعد انتاجها الوطني وصادراتها واقتصادها متنوعاً في مكوناته، وهذا التنوع يتوزع بين منتجات زراعية وصناعية ومعدنية وخدمات، وينطبق ذلك على الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المتطورة مثل اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وفي الاونه الاخيرة كوريا الجنوبية والصين.

اما الدول التي تكون درجة تخصصها أكثر من 80% من مجموع صادراتها فتتمثل بتلك الدول ذات الاقتصاد الريفي والتي يعتمد اقتصادها على انتاج وتصدير النفط او الغاز او المعادن او غيرها من الموارد الطبيعية والاولية ففي العراق تشكل صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ما نسبته 99% من اجمالي الصادرات خلال المدة 2001 - 2011 (التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة التخطيط، 2012). وفي السعودية تشكل الصادرات النفطية والمعدنية حوالي 87% من اجمالي الصادرات لعام 2013 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014، 148).

الاقتصاد الريفي يتميز بدوافع الاستهلاك الترفي لدى المواطنين ويساعد على زيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية او الطبقات بقدر الاقتراب او الابتعاد عن السلطة،

السعودية أكثر من 80% لسنة 2013 كما ان يقارب من (95%) من ايرادات ميزان المدفوعات تمثل قيمة الصادرات النفطية. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014، 124)

2. تذبذب النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريفية النفطية وحتى الاقتصادات الريفية التي تعتمد في صادراتها على الموارد المعدنية الاخرى والموارد الزراعية بسبب انخفاض مرونتها طلبها نسبياً

ولأن اسعار النفط تتذبذب صعوداً وهبوطاً في السوق العالمية لاسباب اقتصادية كالازمات الاقتصادية وسياسية كونها سلعة رئيسية عالمية تهم كافة الدول وخاصة الاستهلاكية منها الصناعية المتقدمة، وكذلك المحرك الاساسي للانتاج الصناعي في هذه الدول. فان هذا التذبذب في اسعار النفط يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النفطية بسبب اعتمادها في تمويل موازنتها وبشكل رئيسي على ايرادات الصادرات النفطية (ربوع خارجية) والتي تعتمد على الاسواق الخارجية العالمية. لقد كان النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لعام (2011) (8,6%) واصبح في عام (2012) (5,8%) اما عام (2013) فقد تراجع الى (3,8%) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014، 158)

3. القطاع الريفي النفطي كيف رأس المال في الاقتصادات الريفية

يتسم القطاع الريفي النفطي في الاقتصادات النفطية بكثافة استخدام عنصر رأس المال من مكائن ومعدات وتكنولوجيا متطورة بسبب طبيعة العمليات الانتاجية الفنية فيه. كذلك الايدي العاملة فيه تكون من نوعية خاصة وعالية التدريب وذو كفاءة متميزة عن باقي الايدي العاملة في النشاطات الاقتصادية الاخرى في القطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد، وبذا يكون هذا القطاع منفصلاً انفصلاً شبيه تام عن بقية القطاعات الاخرى ومتكاملاً مع السوق الخارجية نظراً لطبيعة عمله من حيث التدريب والاستشارات والتصدير وكذلك بسبب معايشتهم للعاملين في الشركات الاجنبية التي تعمل في هذا المجال. ولهذه الخاصية نتيجة اخرى من حيث عدم مساهمته في معالجة مشكلة البطالة والتي هي مستشرية في جسد هذه الاقتصادات، اذ ان نسبة العاملين في هذا القطاع لاتتعدى (1% - 2%) من قوة العمل الموجودة في الاقتصاد. ففي الجزائر لايساهم قطاع المحروقات الا بنسبة (0,54%) من اجمالي القوة العاملة المتاحة فيها وهي نسبة ضئيلة. (بلقاسم، 2013، 13).

ذلك على حساب ايجاد روابط أكثر انتاجية. وحقيقة الامر ان الدول النفطية تركز على الروابط المالية، لكن الروابط المالية تعرقل في الواقع الروابط الانتاجية، لاسيما عندما تكون الربوع المتأينة مرتفعة، لان استخدام الدخل المتدفق يوفر القطع الاجنبي الكفيل بالشراء من الخارج وبلغني حوافز الانتاج من الداخل. وفي الحالة المثالية فان التنمية الاقتصادية تقوم على مواد اساسية تشجع وتحفز في الوقت نفسه على نشوء انتاج واستهلاك وروابط مالية، ولكن في حالة الموارد المعدنية لا يوجد نوع من الارتباط الا على حساب نوع اخر (كارل، 2008، 112). ان النهج عند (هيرشمان) يستند بفكرته على اساس ان في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، يعمل النفط (القطاع النفطي) على توليد قلة من الروابط الخلفية والروابط الامامية. كما ان كثافة رأس المال التي تتسم بها التقنية النفطية تعني ان متطلباتها من العناصر التي تدخل فيها لا يمكن ان تلبى من المصادر المحلية بل من الاسواق الخارجية، مما لا يعطي دافعا" يعتد به للتصنيع. اما الروابط الاستهلاكية والتي تنشأ على جانب الدخل، فانها روابط بطيئة التكوين وتأثيرها غير متوازن بسبب قلة اعداد العاملين ذوي الاجور العالية في القطاع النفطي وكثرة العاملين ذوي الاجور المنخفضة في القطاعات الاقتصادية الاخرى، ففي حالة وجود السوق المحلية فانها تكون على قدر كبير من اللامساواة وأكثر عرضة من سوق الاقتصاد الريعي النفطي للمشاكل الاقتصادية التي تضر بالانتاجية (Karl، 1997، 53) والروابط المالية والتي تتولد بسبب تدفق الربح النفطي، فانها تعيق تطور الزراعة او الصناعة بسبب ارتفاع اسعار الصرف قيمة العملة المحلية فتشجع بدورها الاعتماد على الاستيراد والخدمات والمضاربة وزيادة اسعار المواد غير القابلة للتجارة كالسكن والعقارات وغيرها، بدلا" من الاستثمار الانتاجي بعيد المدى، وهذا هو احد تأثيرات ما يعرف بالمرض الهولندي. (روس، 2007، 77)

8. زيادة النفقات العامة

ان من الظواهر المميزة للاقتصادات الريعية النفطية هي تنامي النفقات العامة وبشكل كبير، وهذا التزايد المستمر يكون ما بارقام مطلقة او بنسب مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي والايادات العامة. (اسماعيل، 2003، 23) حيث تتدفق الاموال كايادات من جراء عملية تصدير الموارد الاستخراجية بسبب تنامي وزرادة الطلب العالمي على هذه الموارد من قبل السوق العالمية، وزيادة متطلبات النهوض بالواقع التنموي لها، وزيادة عدد سكانها بسبب تحسن الوضع الصحي والمعاشي فيها، وقيام الدولة برصد الاموال الضخمة لانشاء وتطوير البنى التحتية فيها. (الكواري، 1985، 70 - 71)

وعادة ما تعمل الحكومات التي تعتمد الدخول الريعية بالابقاء على موازين القوى على حالها دون العمل على تطويرها بحيث تبقى العلاقات بين الحاكم والمحكوم هي علاقات تحكمها قدرة من يملك ويعطي ومن ينتظر المنح والهبات، هذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي الى تعظيم ثقافة الاستكانة والانتكالية على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق، والاندفاع نحو العمل المنتج. (الشبي، 2012، 3 - 4)

6. ضعف الايراد الضريبي قياسا الى الايراد الريعي

نظرا" الى أن القسم الأكبر من دخول دول ذات الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية او المواد الهيدروكربونية والمعدنية الاخرى تأتي عن طريق الصادرات النفطية او المواد الخام فان تحصيل الضرائب لا يأتي ضمن اولويات السياسة المالية للدولة، وتكون موارد الايرادات الضريبية الى مجموع الايرادات العامة للدولة محدودة جدا"، ونتيجة لذلك تصبح مسألة الشعب للدولة محدودة او معدومة، وان تراجع الضرائب سيؤدي الى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية من جهة، والى سوء توزيع الدخل بين افراد المجتمع من جهة اخرى. ففي العراق مثالا" بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية وللمدة (2003 - 2012) حوالي (2,1%) الى اجمالي الايرادات العامة في حين بلغ متوسط نسبة الايرادات النفطية وللمدة نفسها حوالي (96,9%). اما نسبة الايرادات الضريبية الى النفقات التجارية فقد بلغت كمتوسط 3,1% وللمدة نفسها، في حين بلغت نسبة الايرادات الضريبية الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي وكمتوسط حوالي (1,02%) وللمدة المذكورة اعلاه. (الحياوي، 2014، 85)

7. منهج الارتباط المعمم (A generalized Linkages Approach)

هناك تناقضات تتخلل البيئات الداخلية لاقتصادات الدول النفطية (الاقتصادات الريعية النفطية). فقد قام النفط بدور المحرك في تنمية هذه الدول، ولكنه في الوقت نفسه يمارس تأثيرا ضارا". ومن خلال تقليد المدرسة القائلة بالاعتماد على تصدير مادة اساسية (المورد الطبيعي كالنفط مثلا)، ويقول الاقتصادي (هيرشمان) بأن الروابط التي تقمها سلعة (أولية) ما مع بقية الاقتصاد يمكن ان تثبت كونها نافعة بصفة خاصة او ضارة بصفة خاصة لعملية التنمية الاقتصادية. ولسوء الحظ، من المستبعد ان تكون الموارد المعدنية من السلع المحظوظة التي تؤدي الى خلق فرص جديدة للنشاط الاقتصادي المنتج (كارل، 2008، 111). فالاقتصادات الاستخراجية (الاقتصادات الريعية النفطية) تولد روابط انتاجية واستهلاكية وروابط مالية يحددها (هيرشمان) بوصفها قدرة الدولة على التصرف بالدخل المتحقق من سلعة الاساسية، ولكنها تفصل

المجموعة الاولى - الدول الانتاجية : هي تلك الدول التي تنهين القطاعات الاقتصادية الانتاجية (كالزراعة والصناعة) في تشكيل ناتجها المحلي الاجمالي، ولاتمثل العائدات الربعية سوى نسبة ضئيلة من ذلك الناتج، وتمثل هذه المجموعة بالدول الصناعية المتقدمة والمتطورة تكنولوجياً والمصدرة للسلع النهائية.

المجموعة الثانية : الدول شبه ريعية : وهي تلك الدول تشكل العائدات الربعية الخارجية نسبة أكبر من مثيلاتها في المجموعة الاولى، بحيث تتراوح تلك النسبة من 10 - 29 % من ناتجها الاجمالي، وتمثل تلك المجموعة في الغالبية من الدول النامية، والقسم الأكبر من الدول العربية.

المجموعة الثالثة : الدول الربعية : فهي تلك الدول التي تشكل العائدات الربعية الخارجية فيها جزءاً "جوهرياً" من ناتجها المحلي الاجمالي، بحيث تكون النسبة 30% فأكثر من ذلك الناتج، وتمثل هذه المجموعة في اقلية البلدان المصدرة للنفط والغاز والموارد المعدنية، وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة. أن مصطلح الدولة الربعية (Rentier State) ظهر و لأول مرة في اوائل السبعينيات من القرن العشرين وبعد الطفرة النفطية وارتفاع اسعار النفط وتدفق الربوع النفطية بشكل كبير على الدول المنتجة للنفط، في دراسة للكاتب الايراني حسين مهدي اختصت في النموذج الايراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الايرادات النفطية (Mahdavy, 1970, 468 - 428). وجاءت مقارنة المنهجية لمهدي لفهم دور ووظيفة الدخل الربعي، حيث ان مفهومه يستند الى مسلمتين اساسيتين : الاولى

تفيد بانه الدولة الربعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع الى محاسبة المواطنين، فتصبح مستقلة سياسياً "انطلاقاً" من استقلالها الضريبي. اما المسلمة الثانية فتفيد ان هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلاً من السياسات الانتاجية التي تؤدي في نهاية الامر الى تجميد او اخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المشاركة في صنع القرار (ياسر، 2013، 7 - 9). وحسب مهدي "فان الدولة الربعية" هي تلك الدولة التي تقاس على عائداتها من الخارج، اما من بيع مادة خام او تقديم خدمات استراتيجية او من ضرائب تفرض على التحويلات من الخارج (روس، 2007، 73 - 78). فالدولة الربعية بهذا المعنى هي التي تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج والدخل. كما ان مقارنة مهدي تنظر الى الايراد النفطي بوصفه ريعاً "خارجياً" تقاضاه هذه الدول بواسطة تأجير اراضيها الى الشركات الاجنبية النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب

ان تزايد الاتفاق العام في الاقتصادات الربعية النفطية يعود الى تزايد الاستثمار العام الى الاستثمار الكلي ليصل مايقرب من (43%) مقابل (30%) في الدول الصناعية بسبب سيطرة القطاع العام حيث تؤول اليه الريع النفطي وبشكل مباشر وضعف القطاع الخاص، اضافة الى تدهور البنية الاساسية لهذه الدول وحاجتها الى زيادة التراكم الرأسمالي وتزايد الصراعات العسكرية والاضطرابات الداخلية وارتفاع معدلات المديونية، كل ذلك يؤدي حتماً الى ارتفاع مستويات الاتفاق العام فيها. (ابو دوح، 2006، 38 - 43)، ان السياسة الاتفاكية للدولة الربعية تخلق قطاعاً "خاصاً" تابعاً وطبقة وسطى تابعة وقوة عمل تابعة، مبرر وجودها هو الحفاظ على النموذج القائم حتى وان تصارعت فيما بينها لزيادة نصيب كل منها من منافعه. (كارل، 2008، 116) وعليه يحصل سكان المدن، العامل اقلهم في وظائف الدولة المركزية على اجور ومرتبات، مصدرها الريع النفطي، اذ يشكل النفط حصة في تحويل النفقات العامة لا تقل عن (85%) من اجمالي ايرادات الموازنة العامة السنوية. وهذا الشكل عد الصوت الانتخابي بمثابة ريع يدفعه سكان المدن لقاء حصولهم على السلع العامة في اطار المنظومة المركزية، لمارسوا دور الركوب الحر او الركوب المجاني (Free Riding) وهي المشكلة الناجمة عن السلعة العامة (اذ يعد أولئك غير المساهمين في تغطية كلفة السلعة العامة ومن خلال عدم دفعهم الضرائب من فائض القيمة او الريع النفطي) هم مجتمع واسع لا يمكن استبعاده من الانتفاع من تلك السلعة العامة. (قاسم، 2010، 34).

المطلب الثالث : مفهوم الدولة الربعية وخصائصها

مفهوم الدولة الربعية

ان مصطلح الدولة الربعية هو مصطلح طور حديثاً للتعامل مع نماذج نظام اقتصادي - سياسي لمجموعة دول تعتمد في دخلها الرئيسي على موارد تأتيها من الخارج كريع، والتي تعتمد بشكل رئيسي على بيع مواردها الطبيعية مثل النفط والغاز والموارد المعدنية، او على بيع او تأجير او الاستفادة من الميزة النسبية لمواقعها الجغرافية الاستراتيجية او مواقعها السياسية للحصول على حصة من الرأسمال الخارجي، او الاعتماد على تصدير العمالة للخارج والاستفادة من تحويلاتهم المالية (الحافظ، 2005، 7 - 12). من هنا فانه يمكن تقسيم دول العالم الى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة العائد الربعي في ناتجها المحلي الاجمالي :

ولم يتولد من العمليات الانتاجية في قطاعات الاقتصادية الوطنية. ويتبع ذلك منطقياً ان الدولة تعيش او تعتمد في داخلها على الربح الخارجي هي دولة ريعية. ان مساهمة محدودية هذه قد جاءت بعد زيادة العائدات النفطية للحكومة الايرانية جراء اقرارها على تأميم النفط في الخمسينيات من القرن الماضي من قبل حكومة مصدق، عندما عرفت الدولة الريعية بأنها تلك الدولة التي تحصل على جزء جوهري من ايراد دخلها من مصادر خارجية على شكل ريع. وفي وقت لاحق طور الاقتصادي المصري د. حازم الببلاوي مفهوم الدولة الريعية مقترحاً، انها تلك الدولة التي يتم دفع ريعها من قبل الجهات الخارجية الفاعلة وبصورة مباشرة الى الدولة (الحكومة) وحيث لا يشارك سوى عدد قليل في توليد هذا الربح (الثروة) ويتم توزيعه الى الاكثية من افراد المجتمع والاستفادة منه، وان الدولة هي التي تقوم بعملية التوزيع (Bablawi, 1990، - 87 و88)، ومن المهم الاشارة الى ان تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية اختلفت حولها الاراء، ولكن المتفق عليه مبدئياً ان غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد الاساس في اعتبار الدولة ريعية من عدمها، بالاضافة الى ان ظاهرة الربح عامة ولا تختص بأقتصاد معين دون اخر، ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من دولة لاخرى. وثمة صفة اخرى مهمة للدولة الريعية، هي تلك التي تعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، عندما يؤول الربح الخارجي او معظمه الى فئة صغيرة او محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة (السلطة) ومن ثم يتم توزيعه او استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وبذا وضمن هذا المفهوم لا يمكن اعتبار الدولة ريعية، تلك التي يتم فيها توليد الربح بمشاركة الغالبية من افراد المجتمع، كما في الدول التي تعتمد على السياحة الخارجية نتيجة لموقعها الجغرافي او ظروفها المناخية او مكائنها الدينية او الحضارية. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد الدخل الريعية، الا انه يبدو ان هناك اتفاقاً بشأن الطبيعة الريعية للعائدات النفطية (المواد الكاربوهيدراتية والمعدنية بشكل عام)، ويأتي ذلك من خلال عقد مقارنة بين تكلفة انتاج برميل النفط مع سعره المرتفع في الاسواق العالمية للنفط، غير انه تجدر الاشارة الى ان اطلاق صفة الدول الريعية ليس بالضرورة ان تكون ملازمة للدولة في كل الفترات، وأما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (Mahdavy, 1970، 468 - 428)، وهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية الى شبه ريعية او انتاجية او العكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة.

بناءً على ما تقدم حول تحديد مفهوم الدولة الريعية يمكن اعتبار معظم الدول المصدرة للنفط وبالاخص العربية منها نموذجاً تتجسد فيه كل مدلولات ومفاهيم الدولة الريعية، حيث تمثل مساهمة العائدات النفطية نسبة كبيرة من مكونات الناتج المحلي الاجمالي. كما ان الربح الخارجي المتولد من الصادرات النفطية يؤول وبشكل مباشر الى السلطة الحاكمة بسبب سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيها. فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تستحوذ على الربح الخارجي وبدورها تقوم بتوزيع الربح على بقية القطاعات الاقتصادية وافراد المجتمع من خلال الاتفاق الحكومي للعائدات، مما يمكن الدولة ان تلعب دوراً رئيسياً في توزيع الربح على السكان وتحديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، الامر الذي الى تعاضد الدور الاقتصادي للدولة. وهذه الميزة التي خصت بها الدولة نفسها، تكون هي المسيطر والمستفيد المباشر من الربح الخارجي، وان تركيز القوة الاقتصادية بيد السلطة يساعدها في السيطرة السياسية وبالتالي يمكنها الاستيلاء على الربح النفطي والتصرف فيه كيفما تشاء دون تخوف من ردود فعل الغالبية من السكان. وبذا فان الدولة الريعية لا حاجة لها لتطوير اي نظام انتاجي او مؤسسي او تنوع مصادر الدخل الاخرى مثل الضرائب، فالدخل يتم الحصول من تصدير المورد الطبيعي، وما على الدولة الا اعادة توزيعه وتدييره، وهو عكس ما يحصل في البلدان غير النفطية (اي التي لا تعتمد على الربح النفطي)، والتي تسعى الى توسيع مصادر اليرادات العامة والدخل من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والانظمة الانتاجية فيها وتنويعها وفرض ضرائب متنوعة (المغبري، 2004، 31).

وتتميز بنى الدول الريعية بالابعاد التالية :

1. البعد المؤسسي والسياسي

ان اعتماد الدولة الريعية على الربح الخارجي (النفطي مثلاً) يؤدي الى اضعاف ادائها الاداري، وذلك في كفاءة هيكلها وقدرتها الانتاجية، وبذا فانها تتحول الى كيان رخو، حيث تصبح مهمة الدولة توزيع الربح (الارباح)، وبذلك تتحول مهمتها التوزيعية الى مصدر من مصادر مشروعية بقاء السلطة (النظام) الحاكمة. وبناءً على عدم اعتماد الدولة على النظام الضريبي، يعني النظام الحاكم نفسه من الحاسبة السياسية من قبل الافراد، ويزيد انفصاله عن القوى الاجتماعية الفاعلة وامتداداً للشاشة المؤسسية ينتج عن الاعتماد على الربح والتدفق المستمر للفوائض ظهور ما يسمى بالزبوننة (Clieantalism) والتي تتمثل في تبادل الخدمات السياسية بين لاعبين (غير

خصائص الدولة الريعية

بالرغم من ان هناك اختلافاً "بعض الشيء لمظاهر الدولة الريعية من بلد الى اخر، لكن معظم الدول الريعية فيها من الظواهر الشائعة والتي تشترك فيما بينها :

1. اقتصادياً، ان جميع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الموارد الطبيعية مثل (النفط والغاز والماس، وغيرها) تكون قطاعاً "مستقلاً" عن الاقتصاد المحلي (القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة) (Mahdavy، 1970، 429) وقد اشار (مهدوي) لدول الشرق الاوسط خلال الخمسينات، الى ان مدخلات الاقتصاد المحلي قياساً الى إيرادات القطاع النفطي، كانت صغيرة وبالتالي فان عائدات النفط هدية مجانية. وفي هذا السياق فان العلاقة بين الاقتصاد المحلي والدولة بدلاً "من ان تكون مترابطة"، فان الاقتصاد المحلي يعتمد وبشكل كبير على الاتفاق العام للدولة.

2. الامر الثاني هو المرض الهولندي : ان المرض الهولندي ينشأ من ازدهار قطاع الموارد الطبيعية (مثلاً "النفط")، الامر الذي يؤدي الى انكماش القطاعات الانتاجية كالصناعات التحويلية عبر فقدانها القدرة التنافسية لمنتجاتها مع المنتجات الصناعية الاجنبية المستوردة، نظراً لارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية الوطنية (Butler، et.al، 1980). لكن الطريقة التي يظهر بها المرض الهولندي مختلفة، حيث ان عائدات المورد الطبيعي (كالنفط) تدفع وترفع التضخم وبالتالي فمن الصعوبة لهذا البلد تطوير اقتصاد غير النفطي، اي القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وعلى هذا النحو فان صناعات احلال الواردات تعاني من منافسة شديدة امام المنتجات الصناعية والخدمات الاجنبية والتي تكون اقل كلفة وأكثر تطوراً "وجاذبية من المنتجات المحلية.

وكذلك يعاني القطاع الزراعي من المنافسة وقصص التمويل، مما يؤدي الى تخلف الزراعة وقلة عائداتها، وقلة اجور العاملين فيها او الإيرادات التي يحصل عليها المزارعون، مما يدفعهم للهجرة الى المناطق الحضرية وتركهم الارياض والاراضي الزراعية، حيث تؤدي الى تدهور الزراعة بشكل أكبر والاراضي الصالحة للزراعة، والاعتماد على استيراد المحاصيل الزراعية من الخارج، ومن جهة اخرى تريف المدن مما يؤدي الى نشوء مشاكل اجتماعية وبيئية في المدن، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في الكثير من الدول الريعية (النفطية) (Lewis، 1994، 98). كما وتؤدي الاصابة المزمنة بهذا المرض الى نمو متسارع بل حتى الى نمو مشوه في قطاع الخدمات وقطاع النقل

متأثرين لتعزير مواقعهم) داخل جحاز الدولة في الاستحواد على جزء أكبر من عائدات الدولة لصالح مؤسساتهم وذلك مقابل دعمهم للدوائر العليا في هرم السلطة الحاكمة التي تمنحهم الحماية. (Okruhlik، 1999، 295)

2. البعد الاجتماعي

ان الفئات والقوى الاجتماعية المستفيدة من الربح الخارجي هم الذين يطلق عليهم بالمجتمع الريعي، حيث انهم لايساهمون في العملية الانتاجية بمقدار ما يحصلون عليه من ربح. ان الفئات او الافراد الذين يحصلون على هذا الربح من السلطة ليس مقابل اقتصادي، بل ماهو سياسي او اجتماعي، فهم فئة تدعم السلطة وتدعمها ويعملون على تعميق الحالة والسلوك الريعي مندفعين من مصالحهم الفئوية والشخصية، وان كان على حساب الفئات الاجتماعية الاخرى. من جانب اخر فمن الممكن ان الجانب الاجتماعي المتمثل بصلة القرابة بالسلطة الحاكمة ان يكون سبباً "لنشوء هذه الفئة (الطبقة) الريعية المتطفلة في المجتمع، اذ تعمل السلطة على تقريب ذويها واثرائهم من ذلك الربح بمختلف الطرق او الوسائل (بدوي، 2014، 3). كما ان السلطة الريعية قد تكون سبباً "لنشوء المجتمع الريعي، حيث تعمل لتكوينه بالقوة، مستفيدة من الربح الذي يؤول اليها مباشرة، في بناء مؤسساتها الامنية التي تعمل على حماية مصادر الربح وترسيخ الصفة الريعية للمجتمع بالقوة، حيث ان السلطة الحاكمة ذات العقلية الريعية تستخدم الإيرادات الريعية بما يخدم مصالحها السياسية والاجتماعية مبتعدة بذلك عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة من المجتمع (الهيبي، 2006، 36).

3. البعد الاقتصادي

على الرغم من تحفيز العائدات النفطية الريعية للنتاج المحلي الاجمالي (GDP) في اقتصادات الدول الريعية وعلى المدى البعيد يضر باداء الاقتصاد الوطني هيكلياً، حيث تظهر اعراض مايسمى "بالمرض الهولندي" (Dutch disease) في صورتين أولها، ارتفاع قيمة العملة المحلية بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى عجز او ضعف التنافسية لسلع التصدير غير النفطية في الاسواق الخارجية (العالمية) مع انخفاض قيمة الواردات (الاستيرادات) وبالتالي اجتياحها للاسواق المحلية، بالاضافة الى زيادة الطلب المحلي لها بسبب نشوء النزعة الاستهلاكية لدى الافراد. وثانيها ضعف اداء القطاعات غير النفطية (كالزراعة والصناعة) على المدى المتوسط والبعيد ومن تراجع مكونات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطية. (Corden، 1984، 359)

33-). ومن خلال دراستنا واستعراضنا لمفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الربعية وخصائصها، نستشف أن هناك تداخلاً بين المفهوم ويمكن توضيح هذه الاشكالية بينها من خلال تتبع الربوع الخارجية، فاذا كانت متجهة مباشرة الى الدولة فانها تعني أن الدولة ربعية، لكنها في الاقتصاد الريعي لا تبه مباشرة اليه. ومن ناحية أخرى يعتبر تصدير الموارد الأولية المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الربعية في حين أن العوائد الربعية الخارجية في الاقتصاد الريعي قد لا تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي بل يكون جزءاً من مكوناته. في الدولة الربعية هناك انفصام في العلاقة بين تيار العوائد الربعية والتي تؤول للدولة أو السلطة، وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل. أما في الاقتصاد الريعي فلا يوجد هذا الانفصام في العلاقة نظراً لطبيعة الأنشطة الربعية التي تستلزم مشاركة عدد كبير من المواطنين فيها. وبسبب الاختلاف والاشكالية بين المفهومين وساتها تم طرح تساؤل من قبل الاقتصاديين حول من يولد الآخر هل الاقتصاد الريعي يولد دولة ربعية، أم الدولة الربعية هي التي تولد الاقتصاد الريعي.

أد يرى البعض أن الدولة الربعية هي جزء من الاقتصاد الريعي بينما يمكن أن تكون الدولة ربيعاً من دون أن يكون الاقتصاد ربيعاً بصورة كاملة كما هو الحال في الدول العربية غير النفطية. في حين يرى آخرون أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ربعية، ولكن الدولة الربعية تولد اقتصاداً ربيعاً "حتماً"، من خلال تدوير العائدات الربعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا المعنى لا يمكن ان نجد دولة ربعية من أن يكون اقتصادها ربيعاً، في حين هناك دول اقتصادها ربيعي ولم تحسب ضمن الدول الربعية.

الاستنتاجات

1. بالرغم من مفهوم الربيع قديم لكن اول من ربطه بمفهوم الدولة والاقتصاد في العصر الحديث المفكر الاقتصادي الايراني حسين محمدي في مطلع سبعينات القرن المنصرم عندما كتب عن الدولة الربعية والاقتصاد الريعي وارتباطها بالربيع النفطي او الربيع الخارجي. كما كتب عن صفات الدولة الربعية حيث يؤول اليها الربيع (النفطي) مباشرة.

2. بسبب اهتمام الكثير من الكتاب الاقتصاديين لموضوع الربيع وتعدد انواع الاقتصادات، تعددت وتشعبت مفاهيم وانواع الربيع، فهناك الربيع الخارجي وربع الموارد الطبيعية (النفطية والغازية ومعدنية اخرى وزراعية وغيرها) وربع السياحة، وربع الموقع الجغرافي، والربيع السياسي، وربع الندرة وربع التحويلات الخارجية، والربيع الاحتكاري والربيع التفاضلي (وهو اقدم انواع الربيع) وانواع كثيرة اخرى.

والتشديد وغيرها من الأنشطة غير المتداولة تجارياً". وتكون اثار المرض سلبية بصفة خاصة عندما يقترن بمواجز اخرى تعترض النشاط المنتج طويل الاجل الذي يتسم بأستغلال مواد ناضبة. لقد حذر الاقتصاديون بدأً من بادم سمث من مخاطر الربوع المعدنية، وهم يناقشون ويجادلون بأن هذه الربوع كثيراً ما تعمل على تنمية سلوك دائم من طلب الربيع (السلوك الريعي) والانحياز نحو النشاطات غير المنتجة، نتيجة اعادة التخصيص التلقائية للعناصر الانتاجية، اذ يجتذب القطاع المزدهر (غير المنتج) عنصر العمل ورأس المال بسبب ارتفاع الارباح فيه، وتضخم كلفة الانتاج في القطاعات الانتاجية مما يؤدي الى حالة من الانكماش والركود فيها والى مالات تنموية بأئسه (روس، 2007، 67 - 77)

3. السمة الثالثة من سمات الدولة الربعية، وفقاً لكثير من الباحثين الاقتصاديين فان الحكومة (السلطة) في الدولة تميل للاتفاق لوحدها فقط لان ايراداتها تتولد من مصادر خارجية وتؤول اليها مباشرة (Bosch، 2012، 4) و (Gray، 2011، 6) حيث لاحظنا ان الحكومة في الدولة الربعية تمتلك القدرة المحدودة على الدعم للحفاظ او العمل على تنوع الاقتصاد المحلي غير الريعي عندما ينمو الربيع الخارجي. وبالتالي فقد اشار كل من البيللاوي ولوتشيانى الى ذلك على ان الدولة تكون الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي (الاستخراجي) وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال توجيهها الاتفاق العام (Beblawi and Luciani، 1990، 89- 85). ان دور الدولة يكون هو تخصيص الربيع وتوزيعه للاقتصاد المحلي.

4. عندما اصبح ايرادات الدولة الربعية مرتفعة، شرعت الحكومات في زيادة الاتفاق الحكومي دون زيادة الضرائب على مواطنيها. ويتم ذلك من خلال توسيع بيروقراطية الدولة، اي زيادة الأستخدام العام والخدمات الاجتماعية التي تديرها الدولة وتوسع التوظيف في القطاع العام، وبرامج البنية التحتية التي تحولها الدولة. وبما ان القطاع العام توسع بسرعة واصبح هو القطاع المهيمن وبشكل كبير، فان القطاعات الاقتصادية بات تعتمد على اتفاق القطاع العام. بالاضافة الى ذلك فانه على الرغم من تضخم هيكل العمالة في القطاع العام، فانه يميل لتوظيف المزيد من الافراد ويصبح أكثر جاذبية من القطاع الخاص نظراً لتدني الاجور فيه. ففي المملكة العربية السعودية عندما صارت الثورة النفطية أواخر السبعينات فان القطاع النفطي والقطاع العام اصبحا يمثلان او يساهمان ب (65%) من النشاط الاقتصادي السعودي ودفعت الحكومة السعودية (63%) من الاستثمار في الاصول المادية (Hertog، 2012، 30

3. هناك اجراء واضح بين المهتمين بهذا الموضوع بان الدول الربعية تعني ان الربيع يؤول اليها مباشرة حيث تستولي عليه ومن ثم تقوم بتوزيعه سواءاً لافراد المجتمع او القطاعات الاقتصادية الاخرى، ومن هنا عرفها البعض او اطلق عليها بالدولة التوزيعية او دولة الرفاه. في حين ان الاقتصاد الريعي يعني انه يستفيد ويستغل ويعتاش على نوع او اكثر من انواع الربيع لكنه لايعتمد عليه كلياً، كذلك فان الربيع يؤول الى الافراد مباشرة ومن ثم الى الدولة بطرق ادارية وقانونية. من هنا تنشأ الاشكالية في مفهوم الدولة الربعية والاقتصاد الريعي، حيث ان كل دولة ربعية اقتصادها ربيعي لكن كل اقتصاد ربيعي لايعني دولة ربعية. فمعظم الاقتصادات ربعية لكن ليست كل الدول ربعية.

4. تنشأ اثار سلبية للربيع في الدولة الربعية منها :

أ) المرض الهولندي (Dutch disease) حيث يظهر نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف السلع المنتجة محلياً وبذلك تفقد قدرتها على منافسة السلع الاجنبية ومن ثم تؤدي الى اثار سلبية للقطاعات المنتجة وميزان المدفوعات.

ب) حدوث تذبذب في قيم متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة لتقلبات اسعار الموارد الطبيعية (مثلاً النفط) حيث تحدد اسعارها في السوق العالمية متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجيا واخرى، وليس للدول المنتجة والمصدرة للمورد الطبيعي الناضب دور مهم في تسعيرة.

ج) من خلال بحوث المنظمات الدولية والمفكرين الاقتصاديين تتبين ان هناك علاقة عكسية بين الربيع الخارجي والديمقراطية في معظم الدول الربعية.

د) اهل الجانب الضريبي في تمويل الايرادات العامة والاعتماد بشكل كبير على الربيع الخارجي (ريع الموارد الطبيعية) في الدول الربعية.

المقترحات

1. ضرورة توجه الدول الربعية نحو تنوع اقتصاداتها بالشكل الذي يضمن معدلات نمو متوازنة ومستدامة للقطاعات الاقتصادية.

2. تفعيل الجانب الضريبي وضرورة زيادة الايرادات الضريبية لتجنب الاعتماد الكامل على إيرادات الموارد الناضبة والتي غالباً ما تتأثر بالتذبذب الشديد لتقلبات الطلب والاسعار في السوق الدولية.

3. ضرورة توخي الدقة في التمييز بين المصطلحات المتعلقة بالموضوع لان الاخفاق في ذلك من شأنه اعطاء فهم مغلوط لطبيعة وابعاد المشكلة والنتائج المترتبة عليها.

قائمة المصادر

1. ابن منظور، (1966)، "لسان العرب"، المجلد الثالث، ط2، دار المعارف، الكويت.
2. ابو دوح، محمد عمر، (2006)، "ترشيده الاتفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
3. البيلاوي، حازم، (1989)، "الدولة الربعية في الوطن العربي"، ورقة قدمت الى ندوة الامة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة واخرون، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، معهد الشؤون الدولية (إيطاليا).
4. البدوي، د.اسماعيل ابراهيم، (2004)، "التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي"، لجنة التأليف والتبويب والنشر، الكويت.
5. بدوي، ثامر، (2014)، "الدولة الربعية في ايران : عائدات النفط، النمو والتضخم" تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 5 يونيو/ حزيران.
6. بلقاسم، أد. زايري، (2013)، " المؤسسات ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري" بحث في المؤتمر الولي " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال المدة 2001-2014" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، الجزائر.
7. تودارو، ميشيل، (2009)، "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسني حسن و محمود حامد محمود، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية.
8. جامع، داحم، (1969 - 1970)، "الموجز في الاشتراكية"، دار النهضة العربية، طبعة خاصة لطلاب الجامعة، القاهرة، مصر.
9. جبارة، وليد خليف، (2011)، "النفقات العامة في الاقتصادات الربعية، اتجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدة 3003 - 2009"، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
10. جيلز، مايكل رومر، دوايت بيركز، دونالد سنودجراس، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، مراجعة محمد ابراهيم منصور، سلطان احمد السلطان، (1995)، "اقتصاديات التنمية"، دار المريح، الرياض، السعودية.
11. الحافظ، د.زياد، (2005)، "اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية 28 - 30، تشرين الثاني / نوفمبر، الاسكندرية، مصر.
12. حلايقة، محمد، (2004)، "التحولات الاقتصادية العربية والافنية الثالثة"، تقديم ومراجعة منذر الشرع، عمان، الاردن.
13. ديويدار، د.محمد، (1980)، "الاقتصاد المصري بين التخلف والتنمية والتطوير"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
14. الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر، (2004)، "مختار الصحاح"، ط3، مؤسسة الرسالة، الكويت.
15. روس، مايكل، (2007)، "هل يعيق النفط الديمقراطية"، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، مجموعة بحوث، النفط والاستبدال - الاقتصاد السياسي للدولة الربعية، ط1، بغداد، اربيل، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية.
16. الشبي، محمد نبيل، "الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية"، الحوارالمتمدن، شبكة الاقتصاديين العراقيين، العدد3637، 2012.
17. صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو طهي، سنوات مختلفة.
18. عبد الرحمن، اسامة، (1988)، "المورد الواحد والتوجه الاتفاقي للساند"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
19. عبد الفضيل، د. محمود، (1985)، "الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة"، ط2، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
20. عمر، د.حسين، (1994)، "تطور الفكر الاقتصادي"، الكتاب الاول، ط1، دار الفكر العربي مطبعة اميرة، القاهرة، مصر.

3. Corden W.(1984). "Booming sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidtion". Oxford Economic papers 37. Bandiera. Luca. Nina Budina.etal.(2007). "The "How to" of fiscal sustainability : A technical manual for using the fiscal sustainability tool". Policy research
4. Gary R.(2010). Is accounting for sustainability actually for sustainability and how would we knew? An exploration of narratives organizations and the plant". accounting ornization and society 35 (2010)
5. Ghosh. A.B Kim. j I. Mendoza. etal. (2013). "fiscal fatigue space and debt sustainability in advance economies" the economies journal. 123(566)
6. Hertog. steffen (2012) "Redesigning the distributional bargain in the GCC" Brismes Annual Conference. Revoltion And Revolt. Underatanding The Forms.
7. Karl. T L. (1997) "The paradox of plenty : oil dooms and petro_ states" umversity of cali fornia press Brekely. CA.
8. Lewis. Peter M. (1994). "Economic statism. Private Capital and the Dilmmas of Accumulation in Nigeria". World Development. Vol.22.
9. MAHDAVY.H.(2010) " the patterns and problems of economic development in rentier state : the case of iran"http : // www. ecb int/ pub/scpops/ ecbo cp ioq. pdf.
10. Okruhlik Gwenn. "Rentier wealth. unruly law. and the rise of opposition : The political economy of oil states". comparative politics. Vol.31.No.3. April.
11. WWW. parliament.gov.sy/sdo8/msf/1431322317__pdf
12. WWW. uobabyiou.edu.iq/uobcoleges/ lecture.apx?7and lcid
21. عوض الله، زينب حسين وسوزي عدلي ناشد، (2007)، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، بيروت، لبنان.
22. فاسم. د.مظهر محمد صالح، (2010)، " الدولة الربعية بين المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق " بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، العراق.
23. كارل، تيري لين، (2008)، "مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة"، ط1، ترجمة عبد الاله النعيمي، بيروت، لبنان.
24. كارل، تيري لين، (2008)، "مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة"، ط1، ترجمة عبد الاله النعيمي، بيروت، لبنان.
25. كاظم، كامل علاوي، "اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الربعية"، الحوار المثمن، العدد4155، 2013.
26. الكواري، علي خليفة، (1985)، " نحو استراتيجية بديله للتنمية الشاملة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
27. المحياوي، زيد حبيب حسين، (2014)، " فاعلية الادوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الربعية، العراق حالة دراسية للمدة 2003 - 2012"، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
28. المغربي، محمد زاهي، "انماط السياسات العامة والتطوير المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الربعية"، ليبيا اليوم، الحلقة النقاشية الثانية، 8/ديسمبر، 2004.
29. مؤسسه النقد العربي السعودي، تقارير سنوية لسنوات مختلفة
30. الهيتي، عبدالمجيد، (2006)، "الثروة النفطية من اداة للدكتاتورية الى القاعدة الممكنة للديمقراطية".
31. ياسر، د.صالح، (2013)، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فردريش ايبيرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد العراق.
32. التقرير الاقتصادي السنوي، (2012)، وزارة التخطيط.

الهوامش

1. اقتصادي ايطالي.

1. Beblawi H. and Luciani G.(1990). "The rentier state in the Arab world". London. Rutledge.
2. butter. r.w. "the con cept of atourist ares'a of evolution : implications for management of resource"lst published. march 1980 umversity of western ontario https : // doi.org/10.1111/j.1541_0064.1980.tb00970